بشير أبو مَنّة*

إرجاء الحلم الفلسطيني

ترجمة: مصعب حياتلي

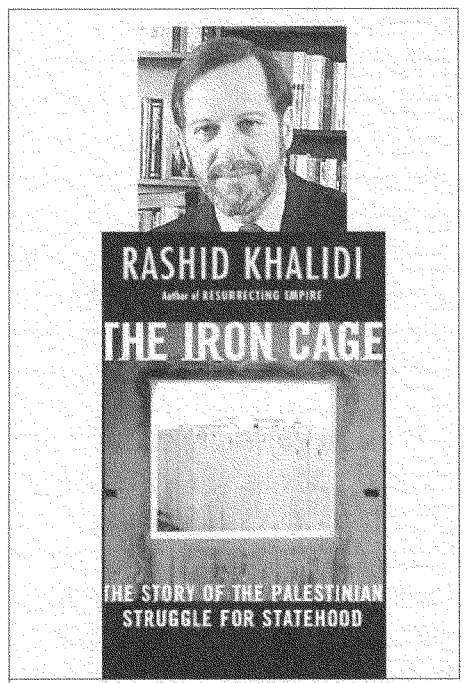

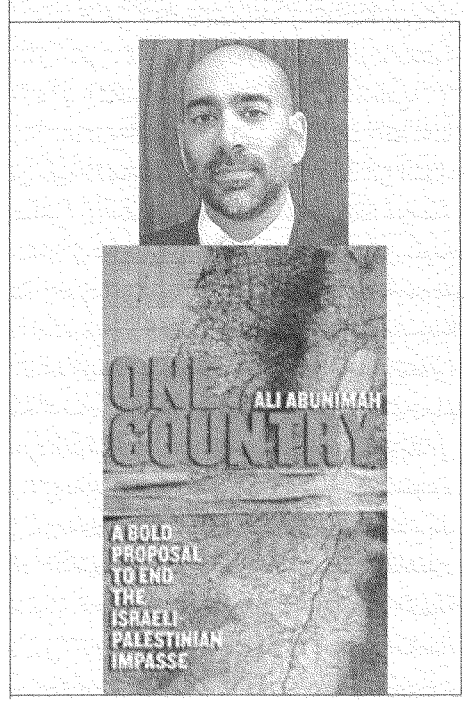

يعاني الفلسطينيون هذه الأيام أسوأَ ظروف مرّوا بها في تاريخهم المعاصر منذ العام ١٩٤٨. وتَشْهد الأزمةُ، التي شكّلتْها النزاعاتُ السياسية الداخلية، إضافةً إلى ستين عامًا من التشرد وواحدٍ وأربعين عامًا من الاحتلال والتسلّط المتزايديْن، مواجهةً بين طرفين: سلطةٍ انهزاميةٍ في الضفة الغربية فشلتْ خلال خمسة عشر عامًا من الحكم في تحقيق أيّ من أهدافها الوطنية المعلنة، وحركة مقاومةٍ أصوليةٍ تسيطر الآن على قطاع غزة وتعتقد ـ كما اعتقدتْ «فتح» قبل عام ١٩٨٢ ـ أنّ الكفاح المسلّح هو الطريقُ الأبرزُ لإنهاء الاحتلال في الضفة وغزّة وتأسيس دولة فلسطينية فيهما. والواقع أنّ السلطة الفلسطينية بقيادة «فتح» لم تكن أكثرَ من مجرد وكيلٍ للاحتلال الإسرائيلي يتكفّل بمسؤولية حماية إسرائيل، بدلاً من حماية حقّ الفلسطينيين في تقرير مصيرهم؛ بينما خَضع الفلسطينيون إثر انتخابهم الديمقراطي لحكومة «حماس» عامَ ٢٠٠٦ إلى مقاطعة واسعة وعقوبات شديدة من قِبل الولايات المتحدة وإسرائيل، وبدعمٍ وتشجيعٍ وتعاونٍ من الحكومات الغربية والعربية، إضافةً إلى قيادة فتح. ومع استمرار الاحتلال وتعمّقه، أصبحت الحربُ الأهلية والنزاعاتُ الداخلية النمطَ اليوميّ السائدَ في حياة العديد من الفلسطينيين، وغدت أمرًا لا يطاق مع بناءِ جدار الفصل العنصري ونشرِ نقاط التفتيش وسياسة الإغلاقات والعقوبات الجماعية ومجازرِ القصف والاغتيالات. ويعاني ٧٠ بالمائة من الفلسطينيين الفقرَ، بينما يعيش ١,٥ مليون فلسطيني في غزة في حصارٍ مستمرٍّ لا سابق له تاريخيّاً. ويزداد الوضعُ سوءًا مع غياب أيّ أمل في الوصول إلى نهاية أو حلّ. ويتساءل العديدون إنْ كان خيارُ الوحدة ما يزال ممكنًا، أو إنْ كنّا سنَشْهد نهايةً للاحتلال الإسرائيلي، أو إنْ كانت الأزمةُ الحاليةُ أزمةَ قيادة أمْ أزمةَ استراتيجيات أمْ أزمةَ قدرات؟

أدّى تدهورُ القضية الفلسطينية إلى توسّع النقاش في فلسطين والغرب حول أسباب الأزمة والخطوات التي يمكن اتخاذُها للحلّ. ولا تزيد في رأيي بعضُ الآراء والتحليلات المقترحة، التي سأناقشها في هذه المقالة، عن أن تكون مجردَ عوارض للتحلّل وانعدامِ الأمل في هزيمة الاحتلال الإسرائيلي وتحريرِ الأرض

* ـ كاتب فلسطيني وُلد في حيفا، وأستاذ الأدب الإنكليزي في بارنارد كولدج، بنيويورك.

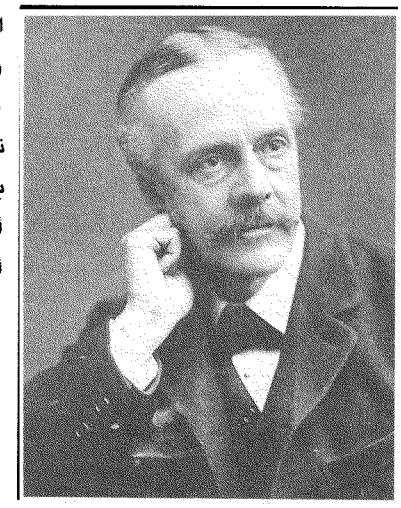

المصاعب التي واجهها الفلسطينيون تتجلّى في تصريح بلفور: «الصهيونية أهمّ من رغبات ٧٠٠ ألف عربي!»

(إذ لا تعدو كونَها محاولةً لإعادة تقديم بعض الحلول الفاشلة القديمة على أنها حلولٌ جديدة)، أو أنها غيرُ قادرة على البحث بعمق في تحديد الأسباب البنيوية للفشل المستمرّ. ولكنْ ثمة اقتراحات تَعرض نماذجَ حقيقيةً للالتزام والكفاح. في هذا المقال سأسعى إلى تقديم تحليل لاقتراحين، وأتساءل في النهاية عن ماهية استراتيجيات التحرير الفعّالة سياسيّاً.

❖ ❖ ❖

يشكّل كتابا رشيد خالدي وعلي أبو نعمة خطوتين مهمتين في هذا الشأن. ويزيد في ذلك أنّ الباحثيْن يتمتّعان بتاريخ طويل من المساهمة في المسألة الفلسطينية: إذ يَشغل خالدي حاليّاً كرسيَّ إدوارد سعيد للدراسات العربية في جامعة كولومبيا، وكان قد ألّف كتبًا قيّمةً حول قضايا الهوية الوطنية الفلسطينية، ولعب دورَ مستشار للوفد الفلسطيني خلال محادثات مدريد للسلام. أما أبو نعمة فأحدُ المحرّرين المؤسّسين لموقع الانتفاضة الإلكتروني www.electronicintifada.net ومساهمٌ دوريٌّ في هذا الموقع الذي يُعتبر مصدرًا إلكترونيّاً لا غنى عنه في كلّ ما يتعلّق بمسألة الاحتلال الإسرائيلي. ويعالج **القفص الحديدي** لخالدي أسبابَ الفشل الفلسطيني في تحقيق الدولة الفلسطينية منذ الانتداب عامَ ١٩٢٢ وحتى فوز حماس في الانتخابات عام ٢٠٠٦؛ بينما يناصر أبو نعمة، في كتابه **دولة واحدة**، الدعوةَ إلى تأسيس دولةٍ واحدةٍ للعرب واليهود على أرض إسرائيل [فلسطين ٤٨] وفلسطين معًا.

المسألة الرئيسة التي يتطرّق إليها خالدي في كتابه هي أسبابُ الفشل الفلسطيني في تأسيس دولة قبل عام ١٩٤٨، وعواقبُ هذا الفشل على الآمال والتوقّعات الوطنية. وكتابه يتّسم بتحليلات متينة تتحلّى بروح نقد الذات الفلسطينية، من دون أن يعني أنه «يلوم الضحايا» على ما حصل لهم، بل «يحمّلهم مسؤوليةَ أعمالهم وقراراتهم» كما يقول. ورغم أنّ السخرية من القيادة الفلسطينية كانت هوايةً لدى الغرب ـ بدءًا من مقولة آبا إيبان إنّ «الفلسطينيين لا يُهْدرون أيةَ فرصة لإهدار الفرص المتاحة» إلى أكذوبةِ أنّ عرفات تسبّب في استمرار خضوع شعبه للاحتلال بسبب رفضه «عرضَ باراك السخيّ» في كامپ ديڤيد ـ إلا أنّ خالدي لا يتجاهل أنّ الفرص الحقيقية المتاحة للفلسطينيين كانت محدودةً وأنّهم جابهوا كمّاً هائلاً من المصاعب. وتتجلّى هذه المصاعبُ من خلال تصريح لوزير الخارجية البريطاني آرثر جيمس بلفور، كاتبِ وعد بلفور عام ١٩١٧، والذي يعلن فيه دعمَ حكومة صاحب الجلالة لإنشاء «وطنٍ قوميّ» لليهود في فلسطين، عندما قال: «تتحلّى الصهيونية، وبغضّ النظر عمّا إذا كانت على خطإٍ أو صواب، خيرًا أو شرّاً، بجذور عميقة من التقاليد والاحتياجات المعاصرة والآمال المستقبلية التي تتجاوز أهميتُها بشكل كبير رغباتِ وتحيّزاتِ ٧٠٠ ألف عربي يسكنون هذه الأرض التاريخية الآن!» ويؤكّد خالدي أنّ إنكار الطموح الوطني الفلسطيني يشكّل منذ ذلك اليوم سياسةً غربيةً وصهيونيةً مستمرة، مشدّدًا على أنّ الولايات المتحدة كانت «لأكثر من ٦٠ عامًا أحدَ أكبر المعارضين لحقّ الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وتحقيق استقلالهم،» وعلى أنّ الالتزام البريطاني والأمريكي بدعم الصهيونية كان السببَ الرئيسَ في استمرار تشرّد الفلسطينيين وحرمانهم دولةً مستقلةً. وفي حين يتمّ في الغالب نسبُ فشل الفلسطينيين في تحقيق الاستقلال، على عكس بقية الدول العربية، إلى ضعفهم الداخلي (الخلافات التافهة، انعدام التطور الاجتماعي،...)، يبرهن خالدي أنّ المجتمع الفلسطيني لم يكن يختلف اقتصاديّاً واجتماعيّاً عن بقية المجتمعات العربية التي برزتْ إثر انتهاء الحكم العثماني، بل «كان أكثرَ تقدّمًا من عدد من هذه المجتمعات.» الفارق أنّ تاريخ الفلسطينيين اختلف عن تاريخ جيرانهم بسبب رغبة الصهيونية في خلق دولةٍ يهودية، ودعم بريطانيا لهذا المشروع ورعايتِها لمؤسّسات الدولة اليهودية ومنعِها (في الوقت نفسه) المؤسّساتِ الفلسطينيةَ من التطور، بحيث خَلقتْ «نوعًا من القفص الحديدي للفلسطينيين، لم يَنْجحوا أبدًا في الفرار منه.» كما اتّسم الاستعمارُ البريطاني في فلسطين بالتمييز الهائل في سياسته بين اليهود والفلسطينيين، إذ سَهّل الهجرةَ اليهوديةَ من أوروبا ودَعَمها، متجاهلاً مطالبَ الأغلبية الفلسطينية. ورغم تدهور العلاقات بين بريطانيا والحركة الصهيونية نتيجةً للخلاف على الورقة البيضاء لعام ١٩٣٩، والتي حدّت من الهجرة اليهودية وشراءِ الأراضي، فإنّ السياسات الاستعمارية البريطانية هي التي أدّت

إلى سيطرة الصهيونية على معظم أراضي فلسطين عام ١٩٤٨، مع أنّ اليهود لم يشكّلوا أكثرَ من ثلث السكان ولم يمتلكوا أكثرَ من ٦٪ من إجماليّ الأراضي فيها.

ويتساءل خالدي عن أسباب نجاح بريطانيا في تحقيق أهدافها رغم معارضة الأغلبية العربية الفلسطينية. إلا إنّ الإجابة التي يقترحها تدور أحيانًا في دوائر، إذ فشل الفلسطينيون في رأيه في تحقيق الدولة لأنهم فشلوا في بناء مؤسّساتها التي كانت ستُسْهم في منافسة الانتداب البريطاني. لكنْ ما هي أسبابُ هذا الفشل؟ الإجابةُ التي يقترحها خالدي قاسية: إنها ثقةُ القادة الفلسطينيين المفرطةُ بالبريطانيين، وانهماكُهم «في التوسّل العقيم» إليهم بوصفهم وسطاءَ في النزاع. ويعود احتواءُ القادة الفلسطينيين ضمن سياسة القفص الحديدي، ولو جزئيّاً في رأي خالدي، إلى افتقارهم إلى الإرادة الحقيقية لبذلِ أيّ جهودٍ من أجل التخلّص من الاستعمار البريطاني.

لكنّ السمةَ الدينيةَ كانت من أبرز ما ميّز القيادةَ الفلسطينيةَ عن النُّخب الوطنية العربية في الدول الأخرى خلال تلك الفترة. والواقع أنه كانت هناك علاقةٌ وطيدةٌ بين هذه السمة وثقةِ القيادة بنظام الانتداب، كما يوضح خالدي في استعراضٍ مذهلٍ للدور الذي لعبه مفتي فلسطين الحاجّ أمين الحسيني. فقد قام البريطانيون بخلق منصبه ـ وبالتالي زيادةِ نفوذه وأهميتِه بهدف مساعدتهم في إدارة نظام الانتداب ـ وقلّدوه سلطاتٍ لم يتمتّعْ بها أيُّ مفتٍ من قبلُ في تاريخ المؤسّسات الإسلامية. ونجم عن ذلك أذًى بالغٌ للحركة الوطنية الفلسطينية، تمثّل في تجريدها «من الوسائل الفعّالة الضرورية للسعي في بناء الدولة...» وبدلاً من ذلك، مُنح الفلسطينيون العربُ قيادةً دينيةً «بموافقة الانتداب البريطاني وترخيصِه وتشجيعه ودعمِه، قيادةً تحت السيطرة البريطانية في نهاية الأمر.»

ونتيجةً لذلك، لم يلجأ الفلسطينيون إلى المقاومة الشاملة للمشروع الصهيوني وراعيتِه بريطانيا حتى أوائل الثلاثينيات، وذلك مع بروز حزب الاستقلال العربي الذي دعا إلى الاستقلال الفلسطيني والوحدة العربية وأدان التعاونَ مع سلطات الانتداب، على العكس من المفتي وغيره من القادة الفلسطينيين الذي أدانوا البريطانيين في خطاباتهم لكنهم تعاونوا معهم من وراء الكواليس. وبالتالي، واجه حزبُ الاستقلال معارضةً من البريطانيين والحركة الصهيونية ومن المفتي نفسه الذي لم يَسمحْ بأية تحدّيات لقيادته الشعبية، فتفتّتَ الحزبُ خلال سنتين من إنشائه. لكنّ فترةَ وجوده الوجيزة كانت دليلاً على خيبة أمل الطبقة الوسطى من جرّاء استسلام النخبة، وزيادةً في الرغبة النضالية الشعبية. لقد نجح حزبُ الاستقلال، من خلال اعتبار البريطانيين العدوَّ الرئيسَ للمطامح الفلسطينية، في وضع حجر

الحاج أمين الحسيني: البريطانيون خلقوا منصبه وقلّدوه سلطات لم يتمتّع بها أيّ مفتٍ من قبل.

الأساس للصراع المسلّح الذي سيقوده الشيخ عزّ الدين القسّام، وللإضراب العامّ والثورة المسلحة (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩).

ويرى خالدي أنّ «سحق ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ حَدّد، وبشكل كبير، نتيجةَ حرب ١٩٤٨... للفلسطينيين.» ويدرك أنّ التعبئة الشعبية ضدّ الاستعمار كان مقيَّضًا لها الفشلُ كما يبدو، مشيرًا إلى فشل أية ثورة مشابهة ما بين الحربين، وإلى أنّ البريطانيين نَشَروا أكثرَ من ٢٠ ألف جندي إضافةً إلى القوات الجوية الملكية ضدّ الثورة العربية. وعلى الرغم من ذلك، أَجبرت الثورةُ البريطانيين على إصدار الورقة البيضاء التي لم تَعْدُ أن تكونَ تنازلاً ضئيلاً ومبهَمًا. إلاّ أنّ المفتي رفضه، وبالتالي فشلت القيادةُ «في الاستفادة من ضعف السيطرة البريطانية المؤقّت، وفشلتْ في تحقيق أية مكاسب سياسية للتضحيات التي قدّمها الثوّار.» لكنْ ما سببُ تكرار الفشل في المسألة الفلسطينية؟ الواضحُ أنّ المصلحة الشخصية للنخبة، ونزعتَها إلى التعاون مع البريطانيين، شكّلتا دورًا مهمّاً. لكنْ هل تميّزتْ ظروفُ الحياة الفلسطينية تحت الانتداب بسماتٍ تفسّر الخياراتِ الفاشلةَ للقيادة الفلسطينية؟ أمْ أنّ الفشل يعود إلى أسبابٍ اجتماعيةٍ أخرى في المجتمع الفلسطيني آنذاك؟

الرأي الأخير هو ما تبنّاه غسان كنفاني في دراسته عن ثورة ١٩٣٦، والصادرة عام ١٩٧٢. فقد اعتبر أنّ طبيعة المشروع الصهيوني أَخضعت المجتمعَ الفلسطيني «لتحوّلٍ كبيرٍ وعنيف: من مجتمع عربي زراعي إلى مجتمع يهودي صناعي» وأدّى ـ بمساهمة السياسة الاستعمارية البريطانية ـ إلى طبقة برجوازية فلسطينية ضعيفة وإلى طبقة عاملة فلسطينية ضعيفة لم يكن بإمكان أيٍّ منهما تحدّي سيطرة النخبة الفلسطينية السياسية إلى أيّ مدًى يُذكر. لقد قاد الفلاّحون حركةَ مقاومة الصهيونية،

غسان كنفاني: المشروع الصهيوني أدّى، بمساعدة بريطانيا، إلى بورجوازية فلسطينية وطبقة عاملة فلسطينية ضعيفتيْن.

لكنهم كانوا مشرَّدين وغيرَ منظّمين على الصعيد الوطني ومتفرّقين جغرافياً، ومن ثم كانت مقاومتُهم ضعيفةً. وكما توضح منى يونس في دراستها البارزة «التحرير والحركة الديمقراطية: الحركة الوطنية في جنوب إفريقيا وفي فلسطين»: فـ «الواقع أنه، رغم قدرة الفلاّحين والعمّال المهاجرين على الشغب والفتنة والتسبّب بالخراب، فإنها تفتقر إلى الإمكانيات اللازمة لإرغام البريطانيين والصهاينة على التخلّي عن خططهم الاستعمارية.» ونتيجةً لسحق البريطانيين والحركة الصهيونية لثورة ١٩٣٦، ولعدم قدرة الأخيرة على إعادة التنظيم أو الحصول على الدعم اللازم من الحكومات العربية، فقد عانت الحقوقُ الوطنيةُ الفلسطينيةُ التفسّخَ والنزاعَ الداخلي، الأمرُ الذي مهّد الطريقَ أمام كارثة ١٩٤٨. والحقّ أنّه كان بإمكان الفلسطينيين التعويضُ عن نقص القدرات باتّباع سياسةٍ مناهضةٍ للاستعمار أكثرَ تماسكًا من خلال الجمع بين التعبئة المنظّمة والمبادئية للفلاّحين والعمّال والعصيان المسلّح. كما كان يمكن أن يتولّى الحزبُ الشيوعي الفلسطيني قيادةَ مثل هذا النضال، مثلما فعلت الأحزابُ الشيوعيةُ في الدول الفقيرة كالصين وفيتنام. لكنْ لم يتمتّع الحزبُ الشيوعي الفلسطيني، الذي سيطر عليه اليهودُ إجمالاً، بالسلطة والدعم الفلسطينيْن الكافيَيْن لتحدّي قيادة النخبة. وعندما قرّر ستالين أنّ التقسيم أفضلُ حلّ ممكن للقضية الفلسطينية، قرّر الحزبُ الالتزامَ بهذه السياسة الجديدة.

تسببتْ هزيمةُ الفلسطينيين عام ١٩٤٨ بتغيير الوضع السياسي في المنطقة، وأدّت إلى طردِ أكثر من نصف السكّان العرب وخلقِ دولة إسرائيل على رفات معظم أراضي فلسطين التاريخية. ويشير خالدي إلى أنّ الفلسطينيين في الفترة ما بين ١٩٤٨ حتى منتصف الستينيات:

«لم يلتفتوا إلى مشكلة صيغة الدولة الفلسطينية الملائمة... «وركّزوا على فَرْض الماضي المتخيَّل على المستقبل... محاولين عكسَ مسيرة الوقت. ويبدو أنّ الفلسطينيين، مرةً أخرى، لم يُخصّصوا الجهدَ اللازمَ للتأمل في طبيعة علاقتهم بيهود إسرائيل، الذين لم يتعدَّ دورُهم في مثل هذه الدولة العربية الفلسطينية المُتخيَّلة أكثرَ من مجرد حركة استعمارية تسبّبتْ في تشريد الفلسطينيين... ومن الواضح أنّ حقيقة دور الصهيونية كحركة وطنية ونجاحها في خلق دولة وطنية، هي دولةُ إسرائيل، كانت ما تزال حقيقةً يَصْعب على الفلسطينيين الذين تضرّروا بسببها تقبّلها لكونها تمت على حسابهم.»

لكنّ خالدي لا يوضح الدورَ الذي كان يمكن لـ«تفهّم» الصهيونية، كحركةٍ استعمارية «ووطنية» معًا، تهدف إلى تشريد الفلسطينيين، أن تلعبه! والواقع أنّ خالدي يوضح أن تقبّل الصهيونية لم يكن خيارًا واقعيّاً، بسبب اقتصارها على اليهود ورفضِها التامّ لحقّ الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. ولكنْ رغم افتقار الفلسطينيين بين عاميْ ١٩٤٨ و١٩٦٧ إلى أيّ «تفهّم واقعي» لإسرائيل، فمن الضروري تقديمُ أدلّة (تتعدّى مجردَ ذكر الميثاق الوطني الفلسطيني لعام ١٩٦٤) لتأكيد صحّة مثل هذا الادّعاء الذي لا يتوافق مع بعض فلسطينيي المنفى أو الفلسطينيين الذين وَجدوا أنفسَهم فجأةً أقليةً محاصرةً في دولة يهودية.

ورغم ذلك فمن الضروري إدراكُ أنّ التغيّر الكيفي في التاريخ السياسي الفلسطيني حَدَثَ نتيجةً لظهور حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) في منتصف الستينيات وبعدها، وهي قصةٌ تطرّق إليها يزيد صايغ بشكل مكثّف في دراسته: **الصراعُ المسلّح والبحثُ عن دولة**. ومن وجهة نظر صايغ ومعظم مؤرّخي الحركة الوطنية الفلسطينية، فقد لعبتْ م.ت.ف دورَ دولة في المنفى تبحث عن أرض لتَحْكمها. ويقترح خالدي، في إشارة إلى فشل السلطة الفلسطينية الفادح في تحقيق ولو شبه استقلال أو سيادة، أنّ م.ت.ف «لم تكن على استعداد بشكلٍ كافٍ وجدّي لبناء الدولة الفلسطينية التي شكّلت الهدفَ الرئيسَ لها لعدة عقود.» كما يعزو فشلَ المنظمة إلى افتقارها إلى التحضير، وإلى أنها أصبحتْ «وبشكلٍ متزايد شبهَ دولةٍ، بينما تناقص دورُها كحركة تحرير وطنية.» ويجادل بأنّ هذه العملية لم تتعمّق بشكل كافٍ إلى درجة تنظيم أدوات المنظمة على أسس قانونية «أو على تعميق الديمقراطية فيها أو تحضيرها بشكل كافٍ للانتقال إلى الأراضي المحتلة.»

لكنْ إذا كانت الحركة قد عانت فقرًا في «الإجراءات والتنظيم» كما يقول خالدي، فإنها تميّزتْ أيضًا بالبيروقراطية والقيادة السلطوية وانعدام المساءلة والمحاسبة. وكان ينبغي أن تكون

الطريقةُ الوحيدةُ الممكنةُ للتغلّب على هذه العوائق تبنّي التعبئة الشعبية والمشاركة الديمقراطية، لا التقليلَ من دورهما. إلاّ أنّ نخبة فتح لم تكن أبدًا حريصةً على الديمقراطية التشاركية، ومن ثم كان يَسْهل في مثل هذه البيئة أن تتأصّل ممارساتُ خداع النفس في القيادة، الأمرُ الذي مكّن عرفات في عام ١٩٧٢ من وصف الثورة الفلسطينية بأنها «سلسلةٌ من النكسات المؤقّتة وصولاً إلى النصر النهائي،» رغم تعرُّض المقاومة الفلسطينية عامَيْ ١٩٧٠-١٩٧١ إلى هزيمة ساحقة في الأردن (أيلول الأسود) وطردِها إلى لبنان. ولكنْ كيف تؤدّي هزيمةٌ ساحقةٌ مثل هذه إلى النصر؟! كيف يمكن أن يؤدّي تفاقمُ الأوضاع إلى أيّ تغيير إيجابيّ من دون إعادة تقييم شاملة لأسباب الفشل، ومن دون وضع استراتيجيات مقاومة أكثر نجاحًا؟

لقد كان لفكر عرفات أثرٌ بالغٌ في الحركة الفلسطينية، كما أوضح جيلبير أشقر في كتابة **المرجل الشرقي** بعد وصف التصفية «الكارثية» لأعضاء الكادر الفلسطيني اليساري الأكثر تقدمًا والتزامًا. وقد أدّت هذه الهزيمة إلى الاعتماد المتزايد على الديكتاتورية العربية، وعلى الدولار النفطي، وعلى تعميق البيروقراطية والفساد في المنظمة التي سيطر عرفات على ميزانيتها.

ولكنْ، لماذا سادت سياساتُ عرفات المحافظة بعد عام ١٩٧٠؟ لقد خضعتْ أسبابٌ مثل هذه التطورات لجدالٍ واسع ضمن الحركة نفسها، وخصوصًا من جانب اليسار الفلسطيني. وكنّا نتمنّى لو دَرَسَ خالدي بشكلٍ أكثر تفصيلاً الفترةَ ما بين أيلول الأسود وطردِ المنظمة من بيروت عامَ ١٩٨٢، وهي فترة يمرّ عليها خالدي مرورَ الكرام ويصفها بعبارات مثل «عبث سياسات المنفى.» فنحن نَشْهد خلال فترة المنفى هذه تطورَ نقدٍ ديمقراطي جدّي كان ممثّله ضمن حركة فتح نفسِها حسام الخطيب، عضوُ اللجنة المركزية، الذي أدرك أنّ هزيمة المقاومة في الأردن لم تكن مجردَ «مسألة قيادة» بل ارتبطتْ أيضًا بالوضوح الثوري والهيكلية التنظيمية والصياغة السياسية. وقد أيّد الخطيبُ «الثورةَ ضمن الثورة،» (واللافت أنه سمّاها «الانتفاضة الداخلية»)، أي التحول الداخلي ضمن بنيات المنظمة، بمشاركةٍ شعبيةٍ أوسع.

كما تبنّى الفيلسوفُ الماركسي السوري صادق جلال العظم نقدًا مشابهًا، وعزا هزيمةَ أيلول الأسود إلى استسلام المنظمة للملك حسين وإلى سياستها في «عدم التدخّل» في الأنظمة الاستبدادية العربية. ففي رأيه كان على المنظمة حملُ راية الديمقراطية والثورة في كلّ العالم العربي إنْ كانت ترغب في تحقيق أهدافها المرجوّة، وعندها فقط يحقّق الفلسطينيون النفوذَ السياسي الذي افتقروا إليه بحكم المنفى، فيتمكّنون من تحقيق توازن القوى والضغط على إسرائيل والغرب للاعتراف بحقهم في تقرير المصير.

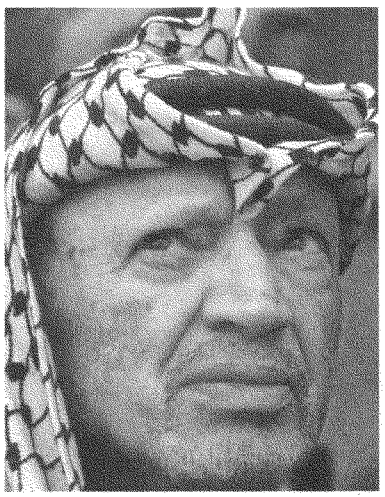

أدّت هزيمة أيلول الأسود إلى الاعتماد المتزايد على الدولار النفطي وعلى تعميق البيروقراطية والفساد في م.ت.ف. التي سيطر عرفات على ميزانيّتها.

وبسبب تركيز خالدي على أسباب فشل الفلسطينيين في بناء دولة مستقلة، فإنه لا يحاول في كتابه، ليس بشكلٍ واضح على الأقلّ، البحثَ عن حلّ للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، رغم دعمه المطوّل لحلّ «الدولتين المستقلتين» وإنْ شكّ بجدواه بسبب العوائق الهائلة التي تواجهها فلسطين. والحق أنّ الحركة الوطنية الفلسطينية منذ حرب ١٩٦٧ تبنّت حلّيْن مختلفيْن لنهاية الصراع مع إسرائيل: أوّلُهما كان منذ أواخر الستينيات حتى أوائل السبعينيات، ودَعَتْ من خلاله إلى دولة ديمقراطية واحدة في فلسطين تضمّ كلّ المجموعات الدينية والسكّان في فلسطين. أما الحلّ الآخر الذي تمّ تبنّيه منذ عام ١٩٧٤ فيلتزم ببناء دولة على أيّ جزءٍ محرَّر من فلسطين؛ وهو حلٌّ تبنّاه المجلسُ الوطني الفلسطيني في اجتماعه عام ١٩٨٨ في الجزائر، ويتضمّن دولتين على أساس حدود ١٩٦٧، وعاصمةُ فلسطين فيه هي القدسُ الشرقية وفقًا للإجماع الدولي. وبعكس الفكرة السائدة في الغرب، فإنّ حلّ الدولتين كان البرنامجَ السائد في الحركة الفلسطينية وما يزال يحظى بدعم معظم الفلسطينيين وممثليهم – بمن فيهم ضمنًا «حماس» رغم مواقفها المعلنة المغايرة. وعلى الرغم من أنّ معظم الفلسطينيين لا يَعْتبرون دولةً تضمّ ٢٢ بالمائة من أرضهم حلاً عادلاً، فإنهم يرون إنهاءَ الاحتلال شرطًا ضروريًا لمناقشة كلّ القضايا الأخرى، بما فيها حقُّ العودة و«يهودية» دولة إسرائيل.

❖❖❖

أما وجهة نظر علي أبو نعمة الرئيسة في كتابه **دولة واحدة** فهي أنّ الإسرائيليين والفلسطينيين «مترابطون» جغرافيًا واقتصاديًا بشكلٍ كبير، بما يعني أنّ الدولةَ الثنائيةَ القومية أو الدولةَ الديمقراطيةَ الواحدة التي يتمتّع فيها كلا الشعبين بالمساواة وحقّ تقرير المصير هي «الحلّ الوحيدُ الممكن.» وهذه

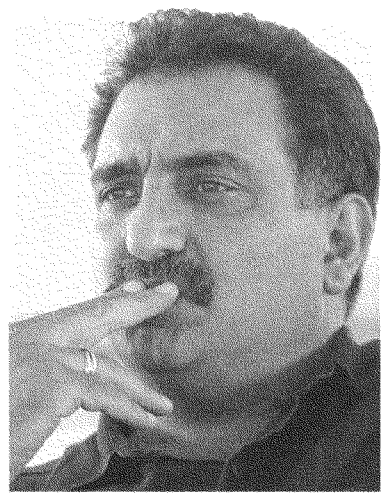

عزمي بشارة: الفكرة السائدة لدى الجماهير الفلسطينية هي الفكرة الوطنية، لا القومية الثنائية.

وجهةُ نظرٍ دعا إليها في السنوات الأخيرة عدد كبير من المهتمّين، بمن فيهم طوني يوت وڤرجينيا تيلي وميرون بنڤينستي والمرحوم إدوارد سعيد. وبرأي أبو نعمة أنّ الثنائية القومية تشكّل الحلّ للعديد من المشاكل المتأصّلة في الحركة الصهيونية من قبيل: استثنائيتِها، وسياسةِ التطهير العرقي ضدّ الفلسطينيين، إضافةً إلى هاجس الديموغرافيا الذي تعانيه. كما سيكون من الضروري السماحُ للفلسطينيين بالعودة إلى أراضيهم المغتصَبة وإلى الحياة بسلامٍ مع الإسرائيليين على أساس المساواة.

لكنّ ما تفتقر إليه نظريةُ أبو نعمة هو إدراكُ احتياجات الفلسطينيين المباشرة واستراتيجياتهم. ورغم سرده عددًا من الأمثلة التي تساند اقتراحَه (شمال إيرلندة، جنوب إفريقيا،...)، فإنّ تأسيسَ دولة ديمقراطية واحدة لا يشكّل مطلبًا أولويّاً لمعظم الفلسطينيين. والواقع أنّ أبو نعمةً يقرّ بأنّ الطرفين لا يرغبان اليوم في العيش في دولة واحدة. إضافةً إلى ذلك، فعبثًا حاول الفلسطينيون تطبيقَ حلّ الدولتين، وهو الحلُّ الأسهل، والحلُّ الذي يتمتّعون فيه بدعم القوانين الدولية وقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة؛ فكيف يُمكنهم توقّعُ نجاح حلّ **أكثرَ استحالةً** ممّا كان عليه قبل ٣٠ عامًا، أيْ حلّ إنهاء الصهيونية السياسية؟ يواسينا أبو نعمة بتأكيده أنّ الإسرائيليين «يطمحون إلى تحقيق القيم التقدمية.» لكنْ تَصعب مشاركتُه ثقتَه هذه مع اضمحلال معسكر السلام في إسرائيل وتزايد توجُّه المجتمع الإسرائيلي نحو النزعة اليمينية المتطرفة. ولا يسع المرءَ إلاّ أن يتساءل عن سلامة أن نَطْلُب من ٣,٥ مليون فلسطيني خاضعين للاحتلال انتظارَ الخلاص إلى حين توفير دعمٍ كافٍ لحلّ الثنائية القومية لدى كلا الشعبين!

عندما دعا الاشتراكيون الفلسطينيون واليهود، ومن أبرزهم نوام تشومسكي ومجموعةُ ماتزبين الإسرائيلية، إلى دولة ثنائية القومية في السبعينيات (وهي حقيقةٌ يتجاهلها أبو نعمة)، كان أساسَ تحقيق هذه الدولة التحويلُ الاجتماعي والسياسي الواسع، أملاً في أن تتمكّن الحركاتُ الراديكاليةُ في كلا الجانبين من إنهاء الفصل. لكنّ العديدَ من الاشتراكيين بدّلوا موقفَهم عند تبخّر هذا الخيار بسبب ازدياد التوسّع الإسرائيلي، وتصاعُدِ التطرف اليهودي، إلى حلّ الدولتين، مع استمرار معارضتهم للصهيونية السياسية. كما تنحسر الآمالُ في وجود نزعة قومية ثنائية، خصوصًا مع تراجع السياسات الراديكالية دوليّاً منذ منتصف السبعينيات، إذ «لا تقتصر الثنائية القومية... على مجرد كونها فكرة: مقابلة هنا ومقالة هناك،» وفقًا لتصريح عزمي بشارة الذي لا يُمْكننا اتهامُه بالعداوة لفكرة القومية الثنائية لكونه من مساندي «دولةٍ لكلّ مواطنيها.» ويرى بشارة أنْ لا حركات اجتماعية اليوم تساند فكرةَ القومية الثنائية، وأنّ الفكرة السائدة لدى الجماهير الفلسطينية هي «الفكرة الوطنية، لا القومية الثنائية، بل القومية الإسلامية.» ولا يمكن لفكرة القومية الثنائية أن تنهض في حال استمرار انفصالها عن الوضع السياسي على أرض الواقع.

لا يكاد أبو نعمة يتطرّق إلى عزمي بشارة. كما يتجاهل كمّاً كبيرًا من الأعمال المركّزة على القومية الثنائية، التي تتمتّع بتاريخ طويلٍ لدى كلا المجتمعين، ولا يمكن الاكتفاءُ بمجرد ذكرها عن طريق بعض الإشارات إلى وثائق م.ت.ف. أو كتابات مارتن بوبير. وبعكس خالدي، يتجاهل أبو نعمة وثيقة «نحو دولة ديمقراطية في فلسطين» (١٩٧٠)، وهي تتضمّن الاقتراحَ الوحيدَ لـ «فتح» بتأسيس دولة واحدة، وقد وضعها بالإنجليزية مجموعةٌ من المفكرين الفلسطينيين في الجامعة الأمريكية في بيروت، برعاية عضو م.ت.ف. نبيل شعث، وتسعى إلى إقناع الغرب بتقبّل الفلسطينيين للوجود اليهودي في فلسطين. ولا تتعدّى مناقَشةُ أبو نعمة لمنظمة التحرير الفلسطينية فقرتين تشتمل إحداهما على اقتباس مطوّل. ويختتم بقوله: «إذا كان من الصعب تخيّلُ فكرة دولةٍ واحدةٍ في الماضي، فإنّ العديد من الظروف التي أدّت إلى ذلك قد تغيّر، وربما من أهمّها هو تفهّم معظم الإسرائيليين والفلسطينيين وتقبّلهم لحتمية وجود الطرف الآخر في المنطقة.» لكنّ إدراكَ الطرفين لهذا لا يعني بدايةَ إطلالة الظروف المواتية للقومية الثنائية. كما أنه لا يبرّر وصفَ العلاقة الإسرائيلية ـ الفلسطينية بأنّها «مترابطةٌ» إلاّ في ما يتعلّق بالفلسطينيين الذي يعيشون داخل فلسطين ٤٨ (بغضّ النظر عن عدم تساوي فرصهم مع اليهود هناك في الحصول على الطاقة أو الخدمات الاجتماعية) أو بالفلسطينيين الخاضعين للاحتلال بين عاميْ

١٩٦٧ و١٩٩١ عندما بدأ رابين سياسةَ الانغلاق والفصل فاعتمد الإسرائيليون على العمالة الفلسطينية. وكما توضح منى يونس، فعندها فقط سمحت الصهيونيةُ باستثناءاتٍ محدودةٍ لسياستها القائمة عادةً على فصل الفلسطينيين وطردِهم، إذ أدرجتْهم ضمن دولتها عمّالاً خاضعين لسلطتها؛ وهو الأمرُ الذي سَمَحَ لهم، بدورهم، بمتابعة بعض أشكال التعبئة المحدودة. وتشكّل الانتفاضةُ الأولى مثالاً واضحًا على ما قد تؤدّي إليه سياسةُ الإدراج هذه، إذ كانت تلك الانتفاضةُ أقربَ ما توصّل إليه الفلسطينيون أبدًا في تخليص غزّة والضفة الغربية من الكولونيالية. ولكنْ في تلك الحقبة ذاتها تسبّبتْ بيروقراطيةُ منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى بالقضاء على تلك القوة المدقرطة؛ فقد خشيت البيرقراطيةُ المذكورةُ أن تَخسر قبضتَها على السلطة ـ إضافةً إلى سحق إسرائيل لهذه الانتفاضة بوحشية. واليوم فإنّ الوضع في الأراضي المحتلة أسوأُ بكثير على هذا الصعيد، إذ قامت إسرائيل بعزل الفلسطينيين عن إمكانية الوصول إلى أراضيها ومستوطناتها والأراضي المحيطة بها. ولا يسع المرء إلا أن يتساءل كيف يمكن أن نصفَ وضعًا تسوده الجدرانُ العازلةُ بأنه «مترابط»! والواقع أنّ إسرائيل ليست ولم تعُد معتمدةً على الفلسطينيين، بينما لا يزال هؤلاء يعتمدون على إسرائيل بشكلٍ كامل، الأمرُ الذي قد يفسّر انتشارَ الهجمات الفلسطينية ضدّ المدنيين الإسرائيليين كسلاح مقاومة بعد اتفاقية أوسلو التي شرّعتْ وعزّزتْ سياسةَ العزل والفصل هذه. ورغم أنه لا يمكن بأيّ شكل تبريرُ سياسة التفجيرات الانتحارية، ورغم الآثار السلبية لها من الناحية السياسية، إلا أنها شكّلت الوسيلةَ الوحيدةَ التي شعر الفلسطينيون أنّ بإمكانهم من خلالها معاقبةَ المحتلّ المسؤول عن بؤسهم. إنّ أيّ كلام عن «الاعتماد المتبادل» لا معنى له في ظلّ هذه الظروف ويتجاهل السمةَ الرئيسيةَ للاستعمار الصهيوني منذ ١٩٩١، ألا وهي ممارساتُ الطرد والترحيل التي يتّبعها. وبالتالي، تنبغي مقارنةُ وضع الفلسطينيين بالاستعمار الاستيطاني لأميركا ومعاملتها لسكّان أميركا الأصليين، لا بمعاملة حكومة جنوب أفريقيا العنصرية. ولا يسعنا إلاّ أن نأمل ألاّ يتمّ تحويلُ اهتمام حركة التضامن مع الفلسطينيين (بسبب التشابه السطحي بين جنوب إفريقيا وفلسطين في قضايا مثل العنف أو المقاطعة) عن فهم الفروق المهمّة بينهما. كما نأمل أن تكون حركةُ التضامن صلبةً في واقعيتها كما هي صلبةٌ في معاداتها للصهيونية.

❖ ❖ ❖

يَشْهد الفلسطينيون اليوم مرحلةً حاسمةً في تاريخهم بعد تمتين بنى الاضطهاد والقمع التي يخضعون لها، وبعد تزايد إمكانيات

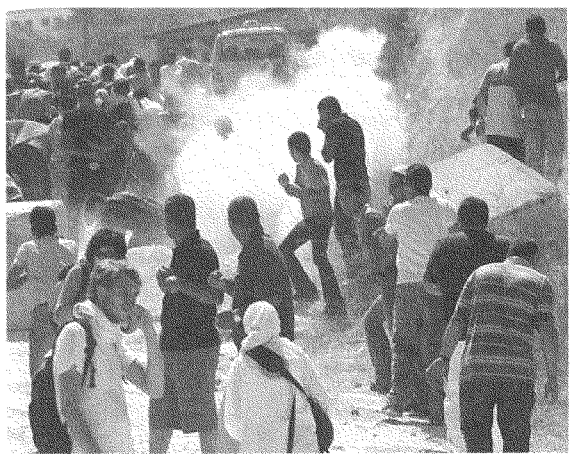

الانتفاضة الأولى أقرب ما توصّل إليه الفلسطينيون في تخليص غزّة والضفة من الكولونيالية.

التشرّد الدائم والتفكّك الوطني. كما يفتقرون اليوم، نتيجةً للتمزّق والتبعثر الجغرافيَيْن والسياسيَيْن، إلى أهداف مباشرة وعاجلة، تمامًا مثلما يفتقرون إلى أية أهداف طويلة الأمد. وتتطلّب الأزمةُ المتصاعدةُ جهودًا جماعيةً واسعة. وقد يكون من المفيد اتخاذُ الوثيقة الصادرة عن السجناء الفلسطينيين حول الوفاق الوطني، والتي قامت فتح وحماس بتعديلها والموافقة عليها يوم ٢٠٠٦/٦/٢٧، منصّةً لحوارات جديدة. في هذه الوثيقة يدعو السجناءُ إلى إنهاء الاحتلال وإزالة المستوطنات وتحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية. وتحظى دعوتُهم هذه بدعم أغلبية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، الذين يدركون أنها قد تشكّل الأساسَ الأمتنَ حتى الآن لتحقيق الوحدة الوطنية. إلاّ أنّه لا يمكن نجاحُ حركة تحرير وطنية إلاّ إذا بُنيتْ على أسس التنظيم الذاتي والاستقلال والديمقراطية والمشاركة الشعبية الفعّالة، بما فيها مشاركةُ النساء والعمّال. إنّ حركةً جديدةً مضادّةً للاستعمار ما تزال ممكنةً، بل ضرورية أكثر من قبل. وإذا كانت نتيجةُ التحرر مواطنين إسرائيلين يعيشون بسلام ومساواة مع الفلسطينيين بلا جدران وحدود، فهذا أفضل؛ لكنْ لا بديل حتى ذلك الوقت عن النضال ضدّ الاحتلال.

وبالتالي تحتاج أيةُ استراتيجية فلسطينية إلى صياغةٍ ترتكز في أولوياتها الوطنية على إنهاء الاحتلال. كما ينبغي النظرُ إلى المعاناة الفلسطينية بوصفها قضيةً وطنيةً طارئةً وعاجلةً. والأسئلة التي يجب طرحُها هي: كيف يمكننا تحريرُ الضفة الغربية وغزة (لا إذا كان ممكنًا تحريرُهما)، ومَن سيقود هذا النضال، وما هي القيمُ التي ينبغي التمسّكُ بها، وكيف يمكن تأمينُ الدعم العربي وغير العربي، وكيف تمكّن مساعدةُ

الفلسطينيين لاتخاذ الخطوات اللازمة بأنفسهم لتحرير وطنهم، وكيف العملُ على تعبئة اللاجئين والخاضعين للاحتلال ضمن مجموعات شعبية جديدة وبناء المنظمات الديمقراطية وإعادة تفعيل قرارات الأمم المتحدة والآراء القانونية الدولية المتعلقة بالجدار والمستوطنات والطرق غير القانونية، الخ...؟ والحال أنه لا يمكن تحريرُ الضفة الغربية وقطاع غزة من دون إعادة تنشيط القوة الشعبية الديمقراطية داخل فلسطين وخارجها.

لقد نجح الفلسطينيون من قبل، ولأول مرة في تاريخهم، في تحقيق ما يشبه مثلَ هذه التعبئة، وذلك في الانتفاضة الأولى. فمتى سينجح الإرثُ الثوريُّ لما وصفه إدوارد سعيد بأنّه «من أكثر حركات المقاومة الشعبية والسلمية ضدّ الاحتلال روعةً في كلّ التاريخ المعاصر» في بثّ الروح في العمل السياسي الفلسطيني المستقبلي؟ عندها فقط يمكن خلقُ قوة سياسية قادرة على إرغام إسرائيل على تسديد ثمن واحد وأربعين عامًا من الاحتلال، والبدء في تصحيح كلّ الأخطاء التي ارتكبتْها في حقّ الشعب الفلسطيني.

نيويورك

لم أُبْصِرْ سِوَى الآثار

□ قحطان بيرقدار

تَتْرُكُ اللحظةُ بعضًا مِنْ شذاها في ثنايا الرُّوحِ،
فَلْتُفْرِغْ على الوِجْدَانِ بَرْدًا وسلامًا
كُلَّما فاضَت عليكَ الذِّكْرياتْ ..
لا رُجوعَ اليومَ ..
لا نَمْلِكُ دربًا واحدًا
يُفْضي إلى حُبٍّ مضى
أوْ ليلةٍ فيها اسْتَرَحْنا مِنْ خواءِ النَّومِ ..
أشْرَفْنا على أعماقنا، ذُقْنَا مَعانينا،
وأَحْبَبْنا الحياةْ ..
ذاتَ يومٍ قدْ نرى ما غابَ عنَّا
منذُ أنْ كُنّا صِغارًا
أو نرى ما لا نراهْ ..
ليس للماضي سِوى الآثارِ والموتى
وقد غامت رُؤاهْ ..
غامضٌ هذا الهواءُ الرَّطبُ
في هذا المساءْ ..
كلَّما أَحصَيتُ سِرْبًا مِنْ نجومٍ خانني نَجْمٌ
يَدُسُّ الوَمْضَ بينَ الأَنْجُمِ الأُولى
فأَصحُو من ذهولي كي أُتِمَّ السَّيْرَ خلفي.
لم أَكُن وحدي؛
فلي بُعدٌ إضافيٌّ أمامي
قد تهاوى في العراءْ ...
شارعٌ يمتدُّ حتّى خِلْتُهُ وهمًا.
ولكنّي أَلِفتُ الوهمَ،
لم أُبصِرْ سوى الآثارِ؛
أمشي فوق أنقاضٍ مِنَ المجهولِ:
حولي تُبدَأُ الرِّحلاتُ
أو تُنْهى، وحولي تستمرُّ الرِّيحُ!
كَمْ ذُقْتُ انطفاءَ الجمرَةِ الكبرى وأعياني الخواء ...

دمشق